وتتناقض الروايات، تضطرب اضطراباً شديداً، متأرجحة بين الغضب والسخط، وبين الرضا والقبول، فلا يكاد المرء يتبيّن ـ إلاّ َ بشقّ الأنفس ـ أيّها الجدير بالتصديق تطلع علينا منها رواية تقول: لمّا مرضت[1403] فاطمة أتاها أبو بكر الصدّيق فاستأذن عليها، فقال علي: يا فاطمة، هذا أبو بكر يستأذن عليك. قالت: أتحبّ أن آذن له؟ قال: نعم فأذنت له، فدخل عليها، فقال: وا ما تركت الدار والمال والأهل والعشيرة إلاّ َ ابتغاء مرضاة ا، ومرضاة رسوله، ومرضاتكم أهل البيت، ثم ترضّاها حتّى رضيت. فليت ذلك كان! فما نحن بصدد عدوّين يتناجزان، بل رفيقي إسلام، قد يختلفان فكراً فلا يذهب بهما الخلاف إلى العداوة، ويجتهدان الرأي فيخطئ أحدهما وله أجر، ويصيب الثاني وله أجران. ويوشك ناقل هذه الرواية عن راويها أن يسندها إلى الإمام علي بن أبي طالب، ويذكر أنّه سمعها من علي، أو سمعها ممّن سمعها من علي! فتتوثّق، وتتوطّد لها أركان تحييها بين الحقائق التي لا تلحق بها الشبهات. ثم يضيف: وقد اعترف علماء آل البيت بصحّة ما حكم به أبو بكر[1404]. وبعض محتوى هذا الحكم: ألاّ نحلة هناك! وليس عجباً أن يتضارب كثير من الروايات التي ترسم بعض الأحداث التي تكوّن لـُبنات في بناء التاريخ الإسلامي، لأنّ هذا التضارب معلوم مشهود ... لكن العجب كلّ العجب هو في تناقض أقوال أ ُولئك «الآل» في قضية قد ساندها عمر بن عبدالعزيز والمأمون بن الرشيد وغيرهما من الخصوم، ثم يجتمع أولياؤها وأصحابها